

البوسنة والهرسك: ينبغي وقف العنف ضد الأقليات في جمهورية الصرب

قالت منظمة العفو الدولية في بيان لها إن من دواعي القلق العميق تزايد حوادث الاعتداءات العنيفة على أبناء الأقليات العائدين إلى كيان جمهورية الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك.

ومضت المنظمة تقول إن "هذه الاعتداءات، والتي يُعتقد أن معظمها منظم عمدًا، تقوّض عملية العودة برمتها. فهي لا تنتهك فحسب حق الأفراد في العودة إلى ديارهم بأمن وكرامة، ولكنها تعزز أيضاً من المخاوف في أوساط العائدين المستضعفين، والذين كابدوا شتّى الويلات خلال سنوات الحرب".

ففي غضون عام واحد، من أغسطس/آب 2000 إلى أغسطس/آب 2001، أُبلغ عن 290 حادثة اعتداء عنيف لها صلة بعودة الأقليات، وذلك في شتّى أنحاء البوسنة والهرسك. وقد وقعت 193 حادثة منها في جمهورية الصرب، وفقاً لما ذكرته قوة مهام الشرطة الدولية" التابعة للأمم المتحدة. وقد سجلت المنظمات المحلية والدولية تصاعداً في حوادث الاعتداءات العنيفة، بل وتزايد حدة الاعتداءات بشكل ملحوظ.

وقد قُتل خلال هذا العام حتى الآن أربعة من المسلمين البوسنيين الذين عادوا إلى مناطق كانوا قد أُبعدوا أو فروا منها خلال الحرب. وأصغر هؤلاء الضحايا فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً، وتُدعى مليحة دوريتش، حيث أُردت بالرصاص يوم 12 يوليو/تموز في مستوطنة صغيرة للعائدين في زاميديتشي بالقرب من فالسينيتشا. ولم تتضح بعد ملابسات عملية القتل وهوية الجناة.

أما أحدث الضحايا فكان مسلماً بوسنياً يُدعى إبراهيم راموليتش، حيث لقي مصرعه إثر الاعتداء عليه بمدينة يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني أو نحو ذلك بالقرب من بريجيدور. ورغم أنه لم تتأكد بعد ملابسات حادث الاعتداء، والذي أُصيب القتل خلاله إصابات متعددة وشديدة، فإن ثمة دلائل تشير إلى احتمال أن يكون بدافع عرقي.

وكان العام الحالي قد شهد بعض التحسن في التحقيقات والمحاکمات الخاصة بحوادث العنف المتعلقة بعودة الأقليات في الكيان، وذلك في أعقاب الضغوط والتدخلات المستمرة من الهيئات التي تشرف على تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ومع ذلك، ففي معظم الحالات ظلت قوات الشرطة التابعة لجمهورية الصرب تتقاعس عن إجراء تحقيقات وافية على وجه السرعة في مثل هذه الاعتداءات، بالرغم من حصولها في كثير من الأحيان على قدرٍ وافرٍ من الدعم والخبرات من "قوة مهام الشرطة الدولية" التابعة للأمم المتحدة. وفي غضون العام الحالي، قام قائد "قوة مهام الشرطة الدولية" بإبعاد عددٍ من قادة وضباط الشرطة، الذين عملوا على تفتيق وعرقلة التحقيقات في حوادث العنف ذات الدوافع العرقية، من مناصبهم.

وأكدت منظمة العفو الدولية أنه "يجب على سلطات جمهورية الصرب أن تضمن احترام وحماية أرواح وممتلكات جميع المواطنين بغض النظر عن أصولهم العرقية".

واختتمت المنظمة بياها قائلة إنه "في مناخ الحصانة شبه الكاملة التي يتمتع بها مرتكبو هذه الاعتداءات، والتي تجعلهم بمنأى عن العقاب والمساءلة، لن يكون بالإمكان ضمان سلامة النازحين العائدين".

خلفية

سُجّلت على مدار العام الحالي حتى الآن عودة ما يزيد عن 56 ألفاً من أبناء الأقليات في شتى أنحاء البوسنة والهرسك، ويمثل هذا الرقم ما يقرب من ضعف عدد العائدين خلال عام 2000. ومع تطبيق القوانين المتعلقة بالملكية على نحوٍ أفضل كثيراً في كيان جمهورية البوسنة والهرسك، وهما اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية الصرب، بالإضافة إلى مقاطعة بركو، فقد تحققت طفرة ملحوظة في عودة الأقليات خلال عام 2000. ومع ذلك، فإن مجمل عملية تنفيذ العودة وإعادة الممتلكات لا تزال تمضي بإيقاعٍ بطيء جداً، ولا سيما في جمهورية الصرب، حيث لم يُسوى حتى الآن سوى ما يزيد قليلاً عن 20 بالمئة من طلبات إعادة المساكن.

ولا تزال هناك بعض المشاكل الرئيسية المتعلقة باستقرار عمليات العودة هذه. فما برح العائدون يواجهون التمييز في الحصول على الوظائف والتعليم والرعاية الاجتماعية. ومما يضاعف من الافتقار إلى السلامة البدنية في كثيرٍ من المناطق التي عاد إليها أشخاص، ولا سيما في شرق جمهورية الصرب، تلك الحصانة التي يتمتع بها من يُعتقد أنهم ارتكبوا انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان ضد غير الصرب خلال الحرب، إذ لا يزال السواد الأعظم من هؤلاء الأفراد مطلقي السراح، بل ويشغل كثير منهم مناصب ذات نفوذٍ محلي كبير.